



الجامعة الوطنية للتعليم FNE | النقابة الوطنية للتعليم CDT

الرباط في 30 دجنبر 2021

التنسيق النقابي الثنائي FNE CDT لأطر التوجيه والتخطيط التربوي:

1. يستنكر غياب الجدية وسياسة التمطيط والتسويق في الحوار القطاعي لوزارة التربية الوطنية مع النقابات الأكثر تمثيلية والتمهيش الممنهج للملف المطلي لأطر التوجيه والتخطيط التربوي الذي عمر طويلا؛
 2. يؤكد على أن الحل الموضوعي للمشاكل التي تتخبط فيها الهيئة هو توحيد الإطار في إطار مفتش في التوجيه أو مفتش في التخطيط التربوي؛
 3. يجدد دعوته المستشارين في التوجيه والتخطيط التربويين إلى مقاطعة العمليات النوعية (تكوين الاساتذة الرؤساء، تدوين ملاحظات مستشار التوجيه على المنصة الرقمية للتوجيه، الخريطة التوقعية، مهمة من المهام الرئيسية لأطر المكلفون خارج القطاع المدرسي والخريطة المدرسية)؛
 4. يدين تواطؤ الوزارة المكشوف مع بعض الجهات المعادية لمطالب أطر التوجيه والتخطيط التربوي والانتصار لمصالحها الضيقة ضدا على منظومة التوجيه والتخطيط التربوي التي يراد لها الإقبال والتمهيش؛
- في سياق تراكم الحيف والمعاناة والتمييز الممنهج ضد أطر التوجيه والتخطيط التربوي من طرف مسؤولي وزارة التربية الوطنية في تجاهل تام وغير مفهوم لمفهوم المطلي العادل والمشروع؛ وواقع التراجعات المفروضة على هذه الفئة، حيث فقدت العديد من المكتسبات على مستوى ممارستها لمهامها بكل البنيات الإدارية والتربوية للوزارة ومركز التكوين بالرباط، وكذلك من خلال معاناة أطر التوجيه والتخطيط التربوي من ازدواجية الإطار (مفتش / مستشار)، رغم وحدة المهام التي يقومون بها على مستوى واقع الممارسة؛ واستمرار وجود عدد محدود من الأطر القابعيين في الدرجة الثانية، وهو ما يعتبر التكوين بالمركز عقوبة. إن أهمية هذه الفئة في المنظومة التربوية تؤكدتها التقارير الرسمية، لكن يطالها الإقصاء والتمهيش والحرمان من العديد من المكتسبات التي يتمتع بها خريجو مراكز أخرى لها نفس مدة التكوين (مركز تكوين مفتشي التعليم) ضدا على شعارات تدبير وتوحيد المسارات المهنية.
- إن التنسيق النقابي لأطر التوجيه والتخطيط التربوي FNE CDT؛ وبعد الوقوف على مخرجات الحوار القطاعي الهزيلة والتي لا ترقى إلى الحد الأدنى من انتظارات الهيئة، فإنه يصر على التثبيت بالملف المطلي العادل والمشروع ومواصلة النضال ويعلن:
1. تثمينه وإشادته بنضالات متدربي ومتدربات مركز التوجيه والتخطيط بالرباط ضدا على سياسة صم الأذان التي تنهجها الوزارة؛
 2. تأكيد على أن الحل النهائي للملف لن يتم إلا من خلال توحيد الإطار (مستشارين ومفتشين) في إطار واحد: مفتش في التوجيه التربوي أو مفتش في التخطيط التربوي باعتباره المدخل الأساس والموضوعي لحل المشاكل التي تتخبط فيها الهيئة، وذلك عبر:
- 1) الإستجابة الفورية لمطالب المستشارين في الدرجة الثانية وإدماجهم دفعة واحدة في الدرجة الأولى وبأثر مالي وإداري منذ التخرج من المركز مع مراجعة وضعية كل من تمت ترقيتهم إلى الدرجة الأولى فيما سبق واسترجاع السنوات المقرضة في الدرجة، مع تغيير الإطار إلى مفتشين؛
 - 2) إرجاع حق تغيير الإطار من مستشار إلى مفتش للمستشارين في التوجيه والتخطيط التربوي بعد الترقى للدرجة الأولى لأفواج ما بعد 2004 وذلك بتمديد العمل بالمادة 107 مكررة من المرسوم رقم 2.11.622 الصادر بتاريخ 25 نونبر 2011 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية، لتمكينهم من حق الإدماج في إطار مفتش في التوجيه أو التخطيط التربوي؛
 - 3) التعجيل بإصدار مرسوم تعديلي ملحق للنظام الأساسي لموظفي التعليم يقر بتوحيد جميع خريجي مركز التوجيه والتخطيط في إطار مفتش في التوجيه التربوي أو مفتش في التخطيط التربوي وتفعيل أدوار أطر التوجيه والتخطيط التربوي ومهامهم التأطيرية بمنظومة التربية والتكوين وتمكينهم من تعويضات على غرار المراكز المماثلة؛
 - 4) الإفراج عن المرسوم التعديلي للمرسوم رقم 723.85.2 الصادر في 07 شعبان 1407 (الموافق ل06 أبريل 1987) المنظم لمركز التوجيه والتخطيط التربوي والذي أصبح متجاوزا بقوة الواقع، بما يضع حدا للازدواجية الشكلية لمخرجات المركز (سلك المستشارين وسلك المفتشين).
3. مطالبته بالرفع من التعويضات النظامية الخاصة بأطر التوجيه والتخطيط التربوي والتعويضات الجزافية (تعويضات عن التنقل لأطر التوجيه التربوي وتعويضات المساهمة في أشغال اللجان، تكوينات وأداء مهام خارج المصلحة بالنسبة لأطر التخطيط التربوي) إسوة بالأطر المماثلة في الوظيفة العمومية بما يضمن العدالة الأجرية؛
 4. مطالبته الوزارة الوصية بإعادة النظر في القرار الوزاري رقم 062.19 بتاريخ 7 أكتوبر 2019 والمذكرة الوزارية 19/114 الصادرة في 08 أكتوبر 2019 بما ينص على الأدوار التأطيرية والتكوينية لمستشاري التوجيه التربوي؛
 5. ضرورة تمكين أطر التوجيه والتخطيط التربوي من الأدوار التأطيرية بمنظومة التربية والتكوين وعدم تقزيم واختزال مهامهم فيما هو ما تقتي؛
 6. رفضه للمذكرة الوزارية 22/17 الصادرة بتاريخ 6 مارس 2017 في شأن إعادة تنظيم العمل بالقطاعات المدرسية والتي لا تتلاءم مع واقع الممارسة الميدانية في غياب أدنى شروط ووسائل العمل؛
- وأمام إمعان الوزارة الوصية في عدم الاستجابة لملفنا المطلي العادل والمشروع، فإننا ندعو أطر التوجيه والتخطيط التربوي ومتدربي ومتدربات مركز التوجيه والتخطيط التربوي إلى الالتفاف حول التنسيق النقابي الثنائي FNE CDT لأطر التوجيه والتخطيط التربوي، والتعبئة والاستعداد لخوض المعارك النضالية التي سيعلن عنها بناء على مخرجات الوزارة مع النقابات الأكثر تمثيلية؛
- ما لا يأتي بالنضال يأتي بمزيد من النضال.